



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

Ref :
Date:
Res:

**قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (74) لسنة (2014م)**

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر
الهيئة يوم الخميس 2014/6/5 ميلادية الموافق 7 شعبان 143 هجرية
برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد العرشي
رئيس مجلس الإدارة
وبحضور كل من:-

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني
 2. الأستاذ / أمين معروف الجند
 3. الأستاذ / نجيب محمد بكير
 4. القاضي / عبد الرزاق سعيد حزام الأكلبي
 5. المهندس / عبد الحميد أحمد المتوكل
 6. الدكتور / محمد أحمد علي ثابت
- عضو مجلس الإدارة
" " " "
" " " "
" " " "
" " " "
سكرتير مجلس الإدارة
- وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من صالح محمد بادر

ضد

الهيئة العامة لكهرباء الريف بشأن المناقصة المحدودة الخاصة بإعادة إنشاء
الجانب المتهدم من السور الشمالي لمخازن ديوان الهيئة.
الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2014/3/25م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد الهيئة العامة
لكهرباء الريف تضمنت الاعتراض على ترسيه المناقصة على المقاول الأعلى سعرا منه ودون
إخطاره بقرار الأرساء حيث أفاد الشاكي أنه تم توجيه خطاب دعوة له للمشاركة في
المناقصة المحدودة المذكورة لتنفيذ سور مخازن الهيئة وكان سعر عطائه أقل الاسعار
ولكنه تفاجأ يوم 2014/3/23م بأن المنافس الآخر الأعلى منه سعرا ينفذ العمل. وطلب من
الهيئة التوجيه بوقف الإجراءات وطلب وثائق المناقصة وانصافه في ذلك.
ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة الى الجهة المشكو بها برقم (522)
وتاريخ 2014/3/26م تضمنت وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا
بأوليات المناقصة وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا وموافاتها بجزء من أوليات
الموضوع بتاريخ 2014/4/8م ووافت الهيئة بالأوليات كاملة بتاريخ 2014/5/12م تضمنت



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

Ref :
Date:
Res.:

صورة من الرد على الشكوى وصورة من وثائق التحليل.
ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

أولا: على الشكوى

- 1- تم تقديم الشكوى خلال الفترة المحدده قانونا.
- 2- الشاكي أقل الأسعار وفقا لمحضر جلسة فتح المظاريف.
- 3- الشاكي قدم سجل تجاري منتهي الصلاحية في نهاية 2011م ولم يرفق ببقية البطاقات.

ثانيا: بالنسبة للجهة:

- 1- لوحظ قيام الجهة بتوجيه خطاب الدعوة بتاريخ 2013/12/19م وحددت موعد فتح مظاريف المناقصة بتاريخ 2013/12/26م بالمخالفة لنص المادة (116) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- 2- لوحظ قيام لجنة التحليل والتقييم بإجراءات التحليل لتحديد الإستجابة الأولية وفي هذه المرحلة لم تستبعد أي من العطاءين بالرغم من أنهما قدما بطاقات منتهية الصلاحية ولم يرفقا بعض البطاقات ولم تطلب منهما استيفائها بالمخالفة لنص المادة (168 - ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- 3- لوحظ عدم استخدام الجهة لوثائق المناقصات النمطية المخصصة لعمليات الشراء المختلفة والمقررة من مجلس الوزراء بالمخالفة لنص المادة (88) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- 4- لوحظ عدم رفع لجنة التحليل توصية واضحة للجنة المناقصات المختصة بالمخالفة لنص المادة (186- ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- 5- قامت لجنة التحليل بالرفع باستبعاد عطاء الشاكي (أقل الأسعار) بمبرر عدم العمل لدى الجهة من سابق علما بأن هذا المعيار لم يرد في خطاب الدعوة وكان الأخرى عدم مخاطبته لتقديم عرض السعر وفقا للمادة (22) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- 6- لوحظ تأخر الجهة بإخطار المتقدمين بقرار الإرساء حيث أن قرار الإرساء صدر بتاريخ 2014/3/12م وتم توجيه الإخطارات بتاريخ 2014/3/24م بالمخالفة لنص المادة (192 - د) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات .
- 7- لوحظ قيام الجهة بإخطار الشاكي بقرار الإرساء بتاريخ 2014/3/24م ووقعت العقد مع المقاول الفائز بتاريخ 2014/4/1م بالمخالفة لنص المادة (192 - ج) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات .

رابعا: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، كون الشاكي لم يستجب لشروط التأهيل الأولية حيث



Ref : الرقم :
Date: التاريخ :
Res: المرفقات :

لم يقدم كل الوثائق القانونية المطلوبة في حينه، وحيث أن عملية التعاقد قد تمت وشارف العمل على الانتهاء، واستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1. رفض الشكوى كون الشاكي لم يستجب لشروط التأهيل الأولية حيث لم يقدم كل الوثائق القانونية المطلوبة في حينه.
2. إحالة لجنة المناقصات بالجهة للتحقيق الإداري من قبل رئيس الهيئة للأخطاء التي ارتكبتها وموافاة الهيئة بالنتائج.
3. توجيه الجهة بأخذ ملاحظات المكتب الفني بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها في المناقصات القادمة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 2014/6/5 ميلادية الموافق 7 شعبان 143 هجرية.

القاضي / عبد الرزاق سعيد الأكلبي
عضو الهيئة العليا
للمناقصات والمزايدات

الدكتور / محمد أحمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للمناقصات والمزايدات

الدكتور / ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للمناقصات والمزايدات

الأستاذ / امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للمناقصات والمزايدات

الأستاذ / نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للمناقصات والمزايدات

المهندس / عبد الملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للمناقصات والمزايدات